

القضية عدد : 60

تاريخ الجلسة: 08 أكتوبر 2002

باسم الشعب،

## أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي:

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 19979 المرفوعة لدى المحكمة الابتدائية بقرمبالية من المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة الداخلية ضدّ عليّة وعبد القادر ابني محمد غريب ومن معهما نائبهم الأستاذ صابر الأسود الكائن مكتبه بنهج سوريا عدد 7 نابل ومجلس ولاية نابل .

وبعد الإطلاع على الحكم الوقتي الصادر فيها بتاريخ 15 فيفري 2001 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس تنازع الإختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص بتاريخ 5 أوت 2002 والمتعلّق بتعيين السيد الحبيب جاء بالله عضوا مقررًا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والمتعلّق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص.

## من الوجهة الواقعية

حيث اتضح من أوراق الملف المرفوع إلى نظر المجلس قيام كل من عليّة وعبد القادر ابني محمد بن محمد غريب ومن معها بتاريخ 24 أفريل 1993 لدى محكمة ناحية نابل عارضين أن على منكنهم على الشياخ بينهم جميع العقار المسمى " نفيسة 43 " موضوع الرسم العقاري عدد 517752 تونس س 2 الكائن بمشيخة أحواز نابل معتمدية نابل ولايتها مساحته ص 58 آر 15 د 1 . وقد تحوزت مصالح الحماية المدنية بإحدى القطع المكونة لهذا العقار وهي القطة عدد 2338 بلا وجه قانوني فقاموا بمعاينة ذلك عن طريق عدل تنفيذ ثم بإستصدار إذن على عريضة تحت عدد 37332 بتاريخ 20 جوان 1992 قاضيا بتكليف خبير الذي أثبت الشغب المدعى به مما حدا بهم إلى القيام لدى القضاء بالإستناد إلى أحكام الفصل 307 من مجلة الحقوق العينية والفصل 38 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية طالبين القضاء بإلزام المدعى عليه ومن يحل محله بكف شغبه عن العقار المذكور ورفع اليد عنه والخروج منه وإرجاعه إليهم وحمل المصاريف القانونية على المطلوب كتغريمه فم لا يقل عن ألف دينار ( 1.000,000 د ) عن الأتعاب وأجرة المحاماة وبصفة عرضية إدخال مجلس ولاية نابل في شخص ممثله القانوني في النزاع ثم الحكم على ضوء نتيجة ذلك خاصة وأنه ثبت من أعمال الإختبار أنه لا وجود لأمر الإنتزاع محل النزاع.

وقد انتهت المحكمة المتعهدة بالنزاع إلى القضاء إبتدائيا بكفّ شغب المدعى عليه على العقار وإلزامه بالخروج منه وتسليمه إلى المدعين خال من كل الشواغل وتغريمه لفائدتهم بأربعمائة وخمسين دينارا ( 450,000 د ) مقابل أتعاب تقاضي وإشراف محاماة وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه وإخراج الدخيل من القضية وذلك بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 1995 تحت عدد 2105 .

فاستأنف المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة الداخلية هذا الحكم أمام إبتدائية قربالية بوصفها محكمة إستئناف لمحاكم النواحي بمقتضى القضية عدد 14203 طالبا نقضه والقضاء من جديد بعدم سماع الدعوى عملا بأحكام الفصل 3 من الأمر المؤرخ في 27 نوفمبر 1888 الذي يمنع على المحاكم المدنية أن تأذن بما من شأنه تعطيل عمل الإدارة إما بإحداث مانع لإجراء القوانين التي اتخذتها الإدارة بحسب الشرائع إما بالإذن في إجراء أشغال عامة أو قطعه أو بتعديل إمتداد تلك القوانين وكيفية إجراءها ضرورة أن الشأن يتعلق بمنشأة عمومية خصّصت لإيواء أعوان وتجهيزات أحد الهياكل الإدارية المكلف بتسيير مرفق عمومي.

ثم أعيد نشر القضية ثانية أمام محكمة قرمبالية الابتدائية برصنها محكمة إعادة للأحكام  
الراجعة من التعقيب وضمت تحت عدد 1979 وذلك عملا بالقرار التعقيبي عدد 60088 الصادر  
بتاريخ 24 ماي 1999 وقد توالت جلسات هذه المحكمة إلى غاية يوم 15 فيفري 2001 تاريخ  
التصريح بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس التنازع.

### من الوجهة الشكلية

حيث ينص الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان  
1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع  
الاختصاص على أنه يمكن للمكلف العام بتراعات الدولة والجماعات المحلية للمنشآت العمومية في  
القضية التي يكونون طرفا فيه أن يدفعوا في مذكرة مستقلة ومعللة بعدم اختصاص احدي المحاكم  
العدلية للنظر في هذه القضية استنادا إلى رجوع النظر فيها إلى المحكمة الإدارية.

وحيث يقتضي ذلك الإجراء وجود مذكرة " مستقلة " ومعللة " تقدم للمحكمة  
العدلية المتعده وتتضمن الأسباب القانونية لعدم اختصاصها وطلبا صريحا وواضحا في إحالة الملف  
على مجلس تنازع الاختصاص علاوة على إصدار حكم معلل من المحكمة المعنية يقضى بإرجاء النظر  
والإحالة.

وحيث ثبت من وثائق الملف المرفوع إلى نظر المجلس أن المكلف العام بتراعات الدولة  
لئن دفع بعدم الاختصاص الحكمي للمحكمة المتعده بالقضية فإن ذلك الدفع لم يكن ضمن مذكرة  
مستقلة بذاتها.

وحيث تبين كذلك أن تعهد المجلس لم يكن بمقتضى حكم معلل مثلما تسوجه أحكام  
الفصل 7 المشار إليه أعلاه بل بمقتضى محضر جلسة وهو ما يعارض ومقتضيات القانون.

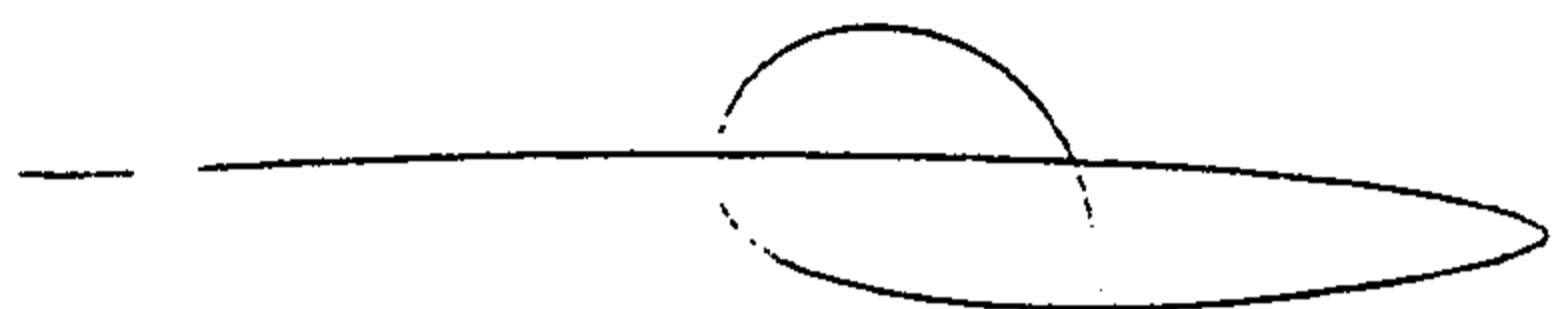
وحيث أضحت في هدي ذلك هذه الإحالة غير حرة بالقبول.

### ولهذه الأسباب

قرّر المجلس عدم قبول الإحالة.

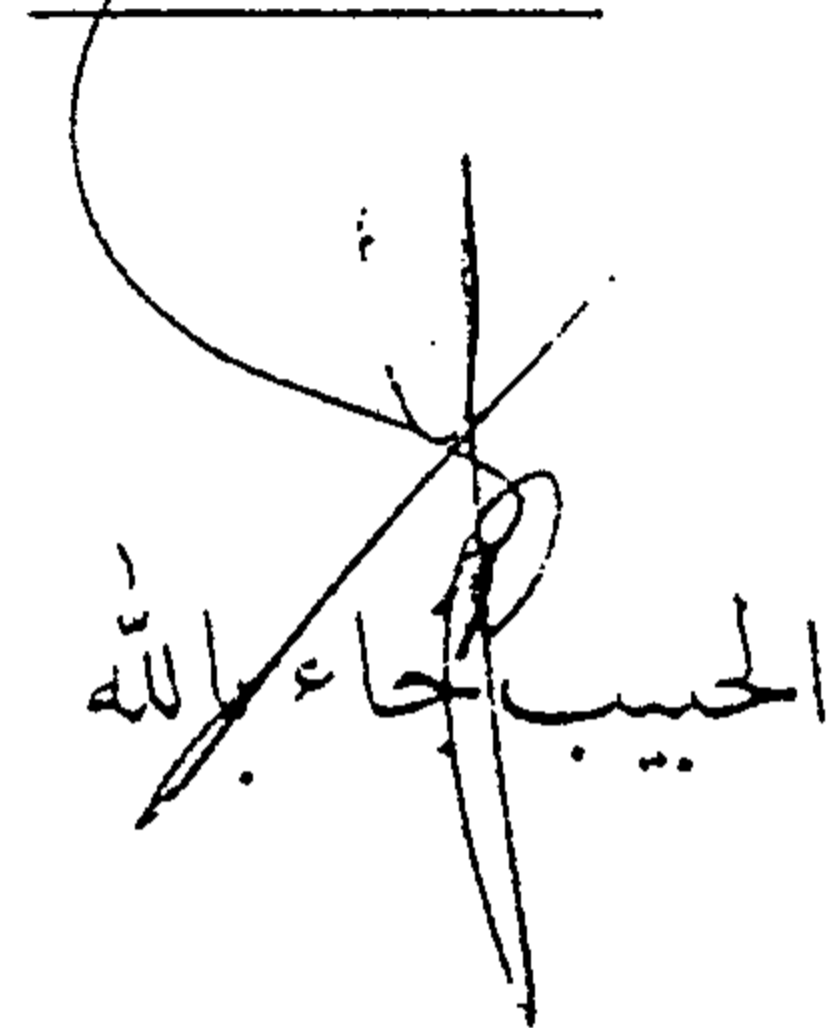
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 08 أكتوبر 2001 عن مجلس تنازع الإختصاص  
المتركب من رئيسه السيد الطيب اللومي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية واعضائه السادة محمد  
رؤوف المراكشي ومحمد النفيسي وبلقاسم اليراح ومحمد القلبي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب  
جاء بالله بحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح فرحات اسماعيل.

كاتبة الجلسة



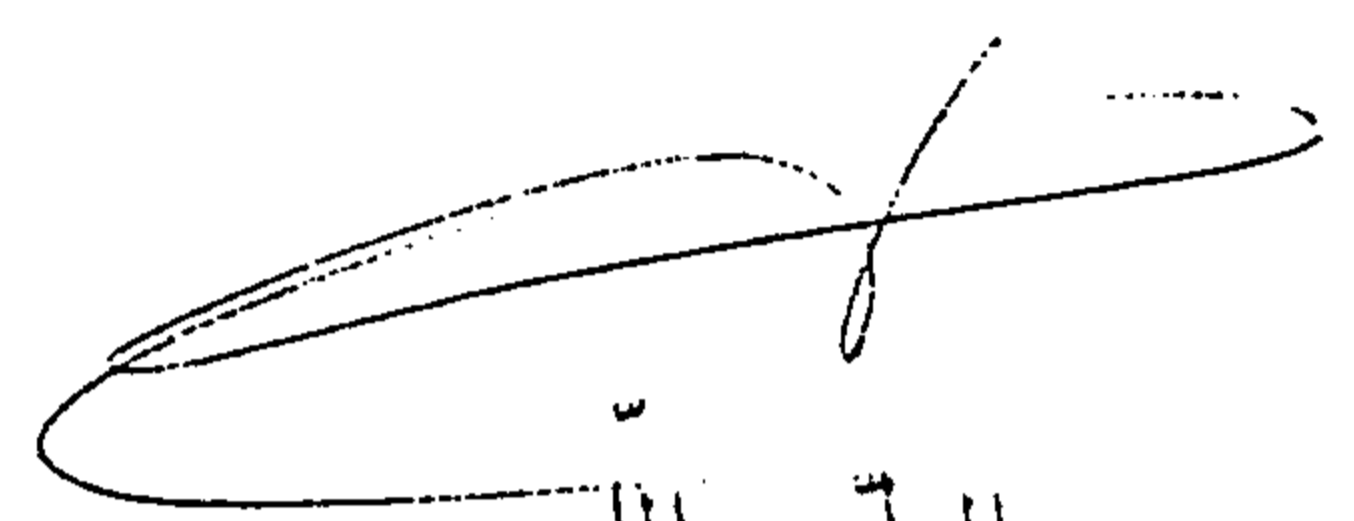
صباح فرحات اسماعيل

العضو المقرر



الحبيب جاء بالله

الرئيس الأول



الطيب اللومي